الأزمة مع قطر والمصالحة الخليجية .. إلى أين؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

رغم أن ملفها لم يكن مطروحًا على مائدة اجتماع وزراء دول مجلس التعاون الخليجي الطارئ الذي عقد بجدة يوم ٢٠١٤/٨/١٣.. فإن توجيه وزراء خارجية دول مجلس التعاون بتسهيل مهام اللجان المعنية بتنفيذ اتفاق الرياض للانتهاء من كل المسائل التي نص عليها في مدة لا تتعدى أسبوعًا واحدًا، جاء ليعيد ملف المصالحة الخليجية . الخليجية إلى بؤرة الأضواء من جديد، وليطرح العديد من التساؤلات على رأسها: لماذا الآن؟ وهل هناك أمل في المصالحة؟ وعلى أي أساس ستتم حتى لا تتكرر مثل تلك الأزمة مرة أخرى في المستقبل؟

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة من المهم توضيح بعض الحقائق بشأن الأزمة؛ فرغم أنه يؤرخ لبداياتها الحقيقية بيوم ٢٠١٤/٣/٥ حين أصدرت السعودية والإمارات والبحرين بيانًا مشتركًا عقب انتهاء فعاليات اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج الذي عقد بالعاصمة السعودية «الرياض»، أعلنوا فيه سحب سفرائهم من قطر، بسبب عدم وفاء الأخيرة بالتزاماتها المترتبة عليها بمقتضى «اتفاق الرياض» المبرم يوم ٢٠١٣/١١/٢٣، بحضور أمير دولة الكويت، والذي وقعه الأمير «تميم بن حمد آل ثاني» والملك «عبدالله» وتم تعميمه وتوقيعه من قادة دول مجلس التعاون، وتعهد فيه أمير قطر بتنفيذ البنود الواردة في الاتفاق والتي منها «الالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول مجلس التعاون بشكل مباشر أو غير مباشر» و«عدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول مجلس التعاون من منظمات أو أفراد سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي».

فإن إرهاصات هذه الأزمة بدأت تحديدًا منذ منتصف أغسطس ٢٠١٣؛ حين توسط أمير الكويت الشيخ «صباح الأحمد» لنزع فتيل الخلاف بين الرياض والدوحة على خلفية سعي الأخيرة لتحقيق مصلحتها وأهداف سياستها الخارجية من دون مراعاة سياسات ومصالح معظم دول مجلس التعاون، ولا سيما ما يتعلق منها بموقفها مما يسمى «الربيع العربي» ودعم جماعات الإسلام السياسي، وهي الوساطة التي استمرت ثلاثة أشهر حتى نوفمبر ٢٠١٣، وانتهت بتوقيع قطر على اتفاق الرياض بعد القمة الخليجية الثلاثية التي عقدت بين الملك السعودي «عبدالله بن عبدالعزيز» وأمير الكويت «صباح الأحمد الصباح»؛ حيث طلب الأمير «تميم» مهلة زمنية لترتيب البيت القطري الداخلي.

ولكن بعد مرور أكثر من ثلاثة شهور لم تشهد السياسة القطرية أي تغييرات، فأصدرت الدول الثلاث بيانًا تعلن فيه سحب سفرائها من قطر، وهو ما يعني أن قرارها جاء بعد فشل كل المحاولات المستمرة منذ صيف ٢٠١٣ لإعادة قطر للصف الخليجي.

وكان ملاحظًا خلال هذه الفترة وجود إلحاح قطري على المصالحة عبر السير على أكثر من مسار لاحتواء الخلاف والتوصل إلى تسوية سياسية تجنبها تبعات الأزمة؛ وهو ما ظهر جليًّا في طرقها الأبواب الخليجية من خلال السعي إلى وساطة كويتية وعُمانية، أو من خلال طلب الوساطة الأمريكية التي تجسدت في المحاولة التي أجراها الرئيس الأمريكي، «باراك أوباما»، خلال زيارته الرياض في مارس ٢٠١٤، أو من خلال زيارات لكل من الأردن والمغرب.

ولكن إصرار كل من السعودية والإمارات والبحرين على تطويق الأزمة داخل المنظومة الخليجية أدى إلى تحركات دبلوماسية غير مباشرة قادتها الكويت على مدى خمسة أشهر تقريبًا لإيجاد أرضية مناسبة لتقريب وجهات النظر؛ حيث اتخذت خطوات دبلوماسية دقيقة اقتصرت في البداية على وساطة غير مباشرة بين الأطراف وسط تلميحات بقرب انتهاء الأزمة، ودعمها استقبال مسئولين سعوديين مدير المخابرات القطرية غانم الكبيسي في زيارة مفاجئة للرياض يوم ٢٠١٤/٤/١٣، وقد أسفرت تلك الجهود عن عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعًا طارئًا بالعاصمة السعودية الرياض، في ٢٠١٤/٤/١٧، تم خلاله التوقيع على اتفاق أطلق عليه «وثيقة الرياض»، كإطار للتسوية السياسية بين أطراف الأزمة، منح قطر مهلة ستة أشهر لمراجعة سياساتها تجاه الدول الخليجية الأخرى، كما أنشأ وزراء خارجية دول مجلس التعاون آلية لمتابعة تنفيذ الدوحة بنود الوثيقة.

الدبلوماسية السعودية اتخذت خطوات لكسر الجليد في العلاقات الخليجية القطرية

ورغم إعلان وزير الخارجية القطري يوم ٢٠١٤/٤/٢٤ في الكويت أن الأزمة انتهت، وأنه لم يبق لإخواننا في مجلس التعاون الخليجي سوى إعادة سفرائهم إلى الدوحة، فإنه لم يحدث جديد على أرض الواقع على مدار الأشهر الأربعة الماضية يدفع إلى عودة سفراء الدول الثلاث إلى الدوحة مرة أخرى؛ حيث لم يأت السلوك القطري منسجمًا مع الرسائل التطمينية التي كثفت إرسالها للدول الخليجية، بل كان غامضًا في أحيان أخرى؛ حيث صرح وزير الخارجية القطري في ٢٠١٤/٥/٣، مؤكدًا أن «الأزمة لم تكن نتاج خلافات وإنما اختلافات لا تؤدي إلى القطيعة»، هذا، في مقابل عدم التزامها بتغيير النهج السياسي والإعلامي في تعاملها مع دول المجلس، ما دفع وزراء خارجيتها إلى التنويه خلال اجتماع مغلق لهم يوم ٢٠١٤/٥/٨، الى مرور الوقت من دون أن تتخذ الدوحة خطوات جدية، ويضاف على ما سبق تجاوزات قناة «الجزيرة» التي قدمت أفلامًا وثائقية غير مهنية تتناول معلومات غير صحيحة عن بعض دول الخليج، كما جاءت قضية تجنيس الدوحة عددًا من المواطنين البحرينيين لتضع الكثير من علامات الاستفهام حول حرص قطر على أمن واستقرار منطقة الخليج، في وقت دعت فيه مملكة البحرين قطر إلى مراجعة موقفها في هذا الشأن، لما له من آثار سلبية على أمن المملكة ومصالحها الوطنية العليا.

وهنا يأتي دور الإجابة عن الأسئلة التي تضمنتها مقدمة المقال، وأولها:

○ خلال إجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في جدة.

لماذا الآن؟ أي لماذا حدد اجتماع وزراء الخارجية الخليجيين أسبوعًا واحدًا للانتهاء من كل المسائل التي نص عليها اتفاق الرياض رغم أن وثيقة الرياض التي تم الاتفاق عليها في إبريل ٢٠١٤ منحت قطر ستة أشهر لتنفيذ الاتفاق، وهي مدة تنتهي في منتصف أكتوبر القادم؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تشير إليها الموضوعات التي تناولها اجتماع وزراء الخارجية وهي العدوان الإسرائيلي على غزة، وما يجري في العراق وسوريا ولبنان واليمن، علاوة على ملف تنامي خطر التنظيمات الإرهابية مثل «داعش»، وهي تحديات تقول إن المنطقة في مرحلة مفترق طرق يجب صياغة رؤية خليجية واحدة لمواجهتها، وإلا خسرت دول المنطقة أمنها واستقرارها وكل مكتسباتها التي حققتها خلال الفترة السابقة، لأنها لا تستطيع فرادى مجابهة هذه التحديات، وبالتالي كان يجب وضع حد للخلاف الخليجي . الخليجي.

وإذا كانت الحال هكذا، فإن هذه الإجابة تقودنا إلى السؤال الثاني، وهو: هل هناك أمل في المصالحة؟

والإجابة عن هذا السؤال تحتمل إجابتين لا ثالث لهما:

الإجابة الأولى: أن الوزراء وصلوا إلى قناعة بأن قطر لن تغير من سياستها، وبالتالي فلم الانتظار.. وهو ما لا نرجوه.

الإجابة الثانية: أن قطر أدركت أنها لا تستطيع أن تغرد خارج السرب منفردة لفترة أطول من ذلك وأن عليها العودة إلى الصف الخليجي.. وهو ما نتمناه، وأكدته معلومات تفيد بأن وزراء خارجية الدول الست اتفقوا في جدة على خطوة عودة السفراء، على أن تقوم قطر بسلسلة من الإجراءات تحدّ من تدخلها في الشؤون الداخلية لشقيقاتها من الدول الخليجية، والتعاون في ملفات مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمون والحوثيين، على أن تراقب الدول الثلاث التطبيق القطري للاتفاق، مع التحذير من أن الإخلال بأي فقرة في الاتفاق سيعيد الأمور إلى سابق عهدها، بل ستكون هناك إجراءات أكثر صرامة تحمي الأمن الداخلي لهذه الدول.

والواضح أن هناك مؤشرات عدة تصب في إطار تحقق الإجابة الثانية على أرض الواقع، يعزز ذلك إدراك دول مجلس التعاون أن الوضع الإقليمي الراهن لا يحتمل عزل قطر، وأن البيت الخليجي في حاجة إلى إعادة ترتيب، وهو ما تجسد في تنوع التحركات الدبلوماسية التي شهدتها المنطقة بين جهود وساطة غير مباشرة اضطلعت بها الكويت بشكل مكثف بهدف تقريب وجهات النظر حتى التوصل إلى التوقيع على «وثيقة الرياض» للمصالحة في ٢٠١٤/٤/١٧، والتي أحدثت انفراجة واضحة بحسب مراقبين، وأسهمت في حلحلة ملف الأزمة ليتبع ذلك توجه نحو الدبلوماسية المباشرة بالتوازي مع تكثيف جهود مجلس التعاون لمتابعة تنفيذ وثيقة الرياض تمهيدًا لطيّ صفحة الخلافات؛ فقد تعددت اجتماعات وزراء خارجية المجلس والتي وصلت إلى (٧) اجتماعات تناولت مستجدات الخلاف الخليجي القطري، كان آخرها الاجتماع الذي عقد في جدة.

ويرتبط بذلك أيضًا الجهود الكثيفة التي اتخذتها الدبلوماسية السعودية في محاولة لكسر جمود الموقف، ومحاولة دمج الدبلوماسية القطرية حماية لمكتسبات ومصالح مجلس التعاون الخليجي، وهو ما ظهر جليًّا في تعدد الزيارات الدبلوماسية الرفيعة المستوى بين قطر ودول الخليج والسعودية بشكل خاص، والتي وصل عددها خلال الخمسة الأشهر الماضية إلى (٨) زيارات؛ يأتي على رأسها الزيارة المهمة التي أحدثت تحولاً مهمًا في مسار المصالحة الخليجية، وهي زيارة أمير قطر «تميم بن حمد» لجدة في ٢٠١٤/٧/٢٢، ولقاؤه العاهل السعودي الملك «عبدالله»، فيما اكتسبت الجولة المكوكية لولي ولي العهد السعودي الأمير «مقرن بن عبدالعزيز» لكل من الإمارات والبحرين والكويت وعُمان، والتي بدأها في ٢٠١٤/٧/٢٥، أهمية خاصة؛ حيث هدفت إلى الوقوف على الخطوات الإيجابية التي تمت على طريق تعزيز وحدة العلاقات الخليجية . الخليجية والدفع بمسيرة العمل الخليجي المشترك لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، كما حازت الزيارة التي قام بها وزير الحرس الوطني في السعودية الأمير «متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز»، في ٢٠١٤/٨/٥، والتي استقبله في أثنائها أمير قطر، اهتمامًا ملحوظًا لما لها من دلالات خاصة، فهي زيارة تعد الأولى من نوعها لشخصية سعودية رفيعة المستوى لقطر منذ سحب السفراء، ما أسهم بحسب محللين سياسيين في تحقيق اختراق حقيقي في ملف الخلاف الخليجي القطري، وهو ما جاء تصريح الأمير «متعب» يوم ٢٠١٤/٨/١٣ ليؤكده قائلاً: «ملف عودة السفراء الخليجيين إلى الدوحة يجد طريقه للحل مع الجهود المبذولة لإزالة كافة العقبات والصعاب بين الجهات الدبلوماسية».

أما بخصوص السؤال الثالث، وهو على أي أساس ستتم المصالحة حتى لا تتكرر مثل هذه الأزمة مرة أخرى في المستقبل؟ فإن الإجابة عنه تقود إلى ضرورة إدراك كل دول مجلس التعاون ومن بينها قطر أن المرحلة المقبلة تحتاج ليس فقط إلى تجاوز الخلافات السياسية، بل تتعداها إلى ضرورة اتخاذ قرارات عاجلة ومصيرية على طريق التكامل الخليجي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية، فالوضع القطري لا يحتمل تحركها خارج السرب ولا الوضع الإقليمي يحتمل عزل قطر.

حل الأزمة الخليجية يبقى مرهونًا بالسلوك السياسي لقطر وإدراكها عمق خسائرها

وهو ما عبر عنه بوضوح تصريح وزير الخارجية السعودي الأمير «سعود الفيصل» يوم ٢٠١٤/٨/١٢: «إن المباحثات بيننا وبين الإخوة في مجلس التعاون مستمرة، والذي حدث بيننا وبين قطر ليس بالشيء الذي نرتاح إليه»، وأضاف ملمحًا: «نحن نريد أن تكون العلاقات بين الدول الخليجية علاقات تضامن وتكافل واتفاق خاصة على الأمور الأساسية في السياسة الخارجية، وهذا ما نأمل في التوصل إليه».

الأمر الذي يؤكد ضرورة تناغم الرؤية القطرية وتفاعلها مع مستجدات الواقع الخليجي وإدراكها حقيقة مبالغتها في تقدير ما قد يسفر عنه توظيف مقدراتها المالية في توسيع نشاطاتها الخارجية أكثر مما تتحمله مكانتها الجغرافية ووجودها في أكثر المناطق تأزمًا في العالم، كما أن على الدوحة أن تعي جيّدًا أن الأزمة التي قادها إليها اختيارها سياسة خارجية تسعى من خلالها إلى موازنة العلاقات بين المصالح المتنافسة، اعتقادًا منها أن ذلك يجنبها التورط في صراعات، جعلها في النهاية تقف وحيدة في موقف دفاعي وسط الكثير من المخاوف من إقدام جاراتها الخليجيات على عزلها سياسيًا واقتصاديًا، ما يؤدي في النهاية إلى تأزيم حياة مواطنيها في ظل واقع ديمغرافي يلزمها الارتباط بمحيطها الخليجي، وخاصة فيما يتعلق بإغلاق الحدود والمجال الجوي.

إضافة إلى ما لذلك من تأثير واضح على مستقبل العلاقات الاقتصادية القطرية الخارجية؛ فالثقل الذي تشكله دول الخليج ككتلة واحدة يمثل أهمية كبيرة للمواطن الخليجي، ومن ثم فإن تطور الخلاف الخليجي سيفقد قطر حتمًا مكتسباتها التنموية ويزيد من ضعف مواقفها الخارجية، بل إنه سيدفعها بالضرورة إلى خسارة الظهير الأمني في مواجهة القوى الإقليمية والدولية الطامعة في تفتيت المنطقة وعلى رأسها إيران التي لا تتورع عن انتهاز الفرص للتغوّل في محيطها الإقليمي، ما يزيد من أزمات قطر الدولية التي لن تستطيع تجاوزها إلا من خلال تمسكها بدورها في المنظومة الخليجية.

لماذا تثير «الخلافة الإسلامية» القلق في العالم العربي؟!

القاهرة: وكالة الصحافة العربية - من: محمد نوار

أصبح الربيع العربي ربيعاً للحركات الجهادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكثر من استفاد من سقوط الأنظمة الحاكمة منذ عام ٢٠١١، بسبب انشغال الجيوش العربية بتأمين الجبهات الداخلية بعد أن صب الثوار العرب جامّ غضبهم على القوات الأمنية في مختلف الدول العربية، حيث تعيش ليبيا على الفوضى، ومصر تعاني من ضربات إرهابية متفرقة، وتحوّلت الانتفاضة في سوريا إلى حرب أهلية طائفية، وهو ما ينطبق أيضاً على العراق، كما تعيش تونس واليمن انقسامات داخلية بسبب الفراغ الدستوري.

ومن جانبه يؤكد ثروت الخرباوي القيادي بجماعة الإخوان المسلمين المنشق أن إعلان دولة الخلافة الإسلامية يثير مشاكل في مصر، وخاصةً أن هذا الأمر سيؤدي إلى جذب الإسلاميين المصريين ومؤيدي جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من الذين يرغبون في التمرد على رؤية السيسي رئيساً للبلاد، ويشير إلى أنه لا ينبغي تجاهل خطورة وصول تنظيم داعش إلى الحدود المصرية، لأن ظهور المجموعة يؤدي إلى إثارة القلق داخل المجتمع المصري، وخاصةً أن أطرافاً إقليمية لن تتردد في مساعدة داعش لغزو القاهرة، من أجل إثارة البلبلة واستمرار انكفاء مصر على مشاكلها الداخلية، حتى تظل بعيدة عن نفوذها الإقليمي، ويتم ملء الساحة بقوى أخرى تأخذ الدور المصري، ويوضح أن داعش تسيطر الآن على الأراضي التي تمتد من الطرف الشرقي من حلب في سوريا، إلى غرب العراق في الفلوجة، ومدينة الموصل بشمال العراق، وقد أقامت بالفعل نظام حُكم على الطريقة الإسلامية، واستولت على مدارس لتقديم الخدمات الاجتماعية والدروس الدينية، وفتح أبواب الانضمام إلى الجهاد العالمي والعمل تحت لواء خليفة المسلمين، كما يزعمون، ويؤكد أن الدول العربية ليست بعيدة عن داعش، لكن خطورة الأمر تتمثل في وجود مؤامرة إقليمية ودولية على القاهرة من أجل جرّ الجيش المصري الى حرب مع هذه التنظيمات، لاستنفاد قدراته التسليحية وإنهاك جنوده.

توقع د. عماد جاد الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أن تصبح داعش مثل حركة طالبان في الهيكل الأساسي للحركة، حيث كان هدف الحركة الرئيسي هو السيطرة على أفغانستان، حتي أصبحت الحركة معترفاً بها دولياً، بل تتفاوض مع الأمريكان في أعقاب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بعد انتهاء حربها على الإرهاب، وبالتالي فإن خطورة داعش أنها نجحت في إقامة مناطق حكم ذاتي في سوريا والعراق وتريد إقامة دولة الخلافة الإسلامية، ومع مرور الوقت وترسيخ النفوذ قد تصبح جماعة ويُعترف بها دولياً، بسبب قوتها النيرانية ومعدّاتها العسكرية، ويشير إلى أنه من الممكن أن يعترف العالم بدولة جديدة على أنقاض الأراضي التي اقتطعت بالقوة من البلدين (سوريا والعراق) مع حدود معترف بها دولياً، في إشارة الى نهاية حتمية لاتفاقية سايكس بيكو، ومن ثم إعادة ترسيم حدود دول الشرق الأوسط، ويؤكد أن التمرد الإسلامي سيظل متواصلاً في القاهرة، وهو الأمر الذي تتخوّف منه القيادة السياسية، وخاصةً أن جماعة الإخوان ومؤيديها لن يترددوا لحظة في الانضمام إلى داعش في حال جاءت إلى سيناء، من أجل إسقاط السيسي والعودة من جديد إلى الحُكم، ولكن عبر بوابة حلمهم القديم وهو الخلافة الإسلامية. ويرى الخبير السياسي أن الإخوان كانت تخبئ في جعبتها مشروع الخلافة الإسلامية الى حين إتاحة الفرصة المناسبة التي كانت تتطلب صعود مؤيدي الإخوان إلى السلطة بعد إسقاط الأنظمة الحاكمة، ومن ثم إعلان المشروع، لكن كانت ثورة ٣٠ يونيو بالمرصاد لهذا المشروع، ولكن داعش تبنّت الحلم الإخواني، وبالتالي لن تتردد الإخوان في المشاركة إذا كانت الفرصة مواتية.

في حين يقول د. جمال زهران أستاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس: لا يبدو أن أي دولة عظمى مهتمة بمحاربة تنظيم داعش، وهو أمر مدهش بالنظر إلى الخطورة التي يمثلها التنظيم على الأمن والسلم العالمي، ويوضح أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي كان يريد السيطرة على مناطق العرب السُنة لتخليص نفسه من المسئولية بالنسبة لهم، حتى لا يقال انه ترك أماكن السُنة بين أيدي داعش، لكن تظل أزمة الأكراد العراقيين معقدة، في ظل رغبتهم في انتهاز فرصة الأحداث الجارية لإعلان الاستقلال عن العراق، بينما في سوريا الرئيس بشار الأسد يعيش أزهى فترته الرئاسية لأنه أجبر العالم على الاعتراف به مجدداً، بعد أن توافر البديل الصارخ والمخيف بعد نهاية نظامه، وفيما يخص الجانب المصري يرى الخبير السياسي أن السيسي مفزوع من صمت العالم على الإرهاب والتشدد الديني المسلّح، والرجل حذّر كثيراً من خطورة تزايد الإرهاب المسلّح على المنطقة، لكن الحكومات الغربية لا تستجيب، ولأن مصلحتها في إطالة أمد النزاع المسلّح وانتشار النزعة الدينية المتعصبة، وتابع قائلاً: عندما يتم وضع فكرة أن تكون مصر جزءاً من الإمبراطورية الإسلامية المحتملة، بحيث لا توجد حدود بين بلدان المسلمين، فإن قواعد اللعبة في الشرق الأوسط سوف تتغير تماماً، وقد ينتهي كل شيء فجأة بالنسبة للدول العربية والإسلامية، نظراً لأن سقوط مصر يوازيه سقوط جميع الأنظمة العربية في المنطقة، ومن ثم إعلان الخلافة وتفكيك الجيوش وإعادة تقسيم المنطقة.

وفي السياق نفسه يرى د. طارق فهمي أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة أن فترة حُكم الرئيس الأسبق حسني مبارك كانت وسطية، والدولة لم تكن إسلامية ولا علمانية بالمعنى التقليدي لكل مصطلح، حيث كانت الحرية ممنوحة لأي مواطن بممارسة دوره الديني وفق أيديولوجيته الفكرية، ولكن بعد سقوط مبارك تصاعدت النزعة الدينية وأصبح هاجس الخلافة الإسلامية يتزايد يوماً بعد الآخر، حتى أعلنت حركة داعش المتطرفة قيام دولة الخلافة ومبايعة أبي بكر البغدادي خليفة للمسلمين، ويؤكد الخبير السياسي أن فشل جماعة الإخوان المسلمين في الحُكم كان وراء التشدد والتعصب الديني في المنطقة، لأنها أصل هذه الحركات المتطرفة التي خرجت من رحم الجماعة عبر العقود الماضية. وتابع: والتنظيمات الجهادية كانت تمني النفس بمشروع إسلامي في المنطقة يبدأ من القاهرة مروراً بالدول العربية والإسلامية، لكن بعد سقوط مرسي وبدلاً من الانخراط المجتمعي في معركة معتدلة ضد الخطاب الديني المتطرف، أصبح النظام السياسي يعتمد على تكتيكات خوض حرب ضد مؤيدي تيار الإسلام السياسي، الأمر الذي أدى إلى خسائر في المواجهة الفكرية بين الطرفين، كما أن المتشددين لن يتركوا فرصة الانضمام إلى حركات جهادية من أجل الانتقام من الجميع، وقد يصبح مركز الولاء للإسلاميين المصريين في جميع أنحاء البلاد ضد الدولة المصرية.

○ «داعش» أعادت طرح فكرة «الخلافة الإسلامية» في الساحة العربية.

يقول آرون زيلين الباحث في شئون الجماعات الإسلامية بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، في تصريحات صحفية سابقة، إن البغدادي لن يتخلى عن منصبه كخليفة للمسلمين، ويرى نفسه وريث الجهاد العالمي لإنشاء دولة الخلافة الإسلامية، كما أن الحركة التي ينتمي إليها والتي تدعى داعش توطد يومياً مكاسب جديدة في العراق، ورغم أنها حركة سُنية فإنها غير قادرة على التعاون مع العشائر السُنية والسكان المدنيين، لأنها حركة متطرفة لا تدين بالولاء إلا لأيديولوجيتها الفكرية والمذهبية، وترى أن مَن يختلف معها يعتبر كافراً ومهدر دمه، وفيما يخص الشأن المصري يضيف الباحث السياسي: إن مؤيدي الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين لا يؤمنون بالديمقراطية، وهدفهم فقط هو الرجوع إلى السلطة والإمساك بزمام أمور القيادة مجدداً، ولسوء حظهم – بحسب رأيه – فإن حركة الجهاد العالمي بدأت شرارتها في الاشتعال بعد سقوط مرسي من الحُكم، الأمر الذي جعل الجماعة في مرمى الغضب الشعبي، وبين براثن الأجهزة الأمنية، حيث أصبحت الجماعات المتطرفة جزءاً متماسكاً بسبب الأيديولوجية الفكرية الموحّدة التي تجمعهم سويّاً على التفجيرات والعنف والفوضى، وهو ما ساعد الرئيس عبدالفتاح السيسي في مواصلة ملاحقة مؤيدي مرسي وحلفائهم المتشددين في سيناء.

منذ أسابيع قليلة أعلنت حركة داعش المتطرفة التي يقودها المتمرد السُني في العراق أبوبكر البغدادي دولة الخلافة الإسلامية، وطالب الحكومات العربية والجماعات الجهادية مبايعته خليفة للمسلمين لإنشاء الدولة الإسلامية.. منذ أيام قليلة نشرت مجلة الواشنطن بوسطت الأمريكية تقارير تزعم أن حركة داعش غير ممولة من أي نظام عربي أو غربي، حيث تعيش إلى حد كبير على الابتزاز والاستيلاء على خزانات النفط وبيعها لصالحها، وهو ما يدرّ على الحركة أموالاً هائلة، وبالتالي أصبحت جذابة للمتطرفين في جميع أنحاء العالم الذين يرغبون في الانضمام إلى الجهاد العالمي.